سياسة الحكومة الماليزية للقضاء على الفقر

الباحثة. أحلام ناجي مجيد أ.د. كاظم هيلان محسن

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية

journalofstudies2019@gmail.com

الملخص:

عملت ماليزيا على تصليح اوضاع الاقتصاد واعادة التوازن العرقي بعد الاضطربات التي حدثت في عام ١٩٦٩ والتي ادت الى مقتل مايقارب ١٥٥ من الملاويين والصنيين والهنود نتيجة التفاوت في الاوضاع الاقتصادية فارتفاع دخل غير الملاويين دفعهم للاضطربات مما دفع الحكومة الماليزية الى وضع الخطط الاقتصادية الخمسية لتوزيع الثروات والعمل على رفع الدخل للملاويين وتوفير فرص العمل اذ عملت الحكومة على تقديم الاعانات والسلف والقروض بدون فائدة والعمل على بدا الاستثمار في كل القطاعات من الصحة والاسكان والتعليم والصناعة.

الكلمات المفتاحية: (سياسة الحكومة الماليزية، القضاء على الفقر).

Malaysian government policy to eradicate poverty

Researcher. Ahlam Nagy Majeed, Prof. Dr. Kazem Hilan Mohsen

Basra University / College of Education for Humanities

Abstracts:

Malaysia worked to reform the conditions of the economy and restore the ethnic balance after the unrest that occurred in 1969, which led to the killing of approximately 155 Malays, Chinese and Indians as a result of the disparity in economic conditions. Raising income for Malawians and providing job opportunities, as the government worked to provide subsidies, advances, and interest-free loans, and to start investing in all sectors of health, housing, education, and industry.

Keywords: (Malaysian government policy, poverty eradication).

المقدمة :

إنَّ اعتماد ماليزيا على الزراعة جعلها تعيش الفقر ولتنويع المداخيل ووتنويع حركة الاقتصاد للتخفيف من الفقر من خلال تحسين الميزانية التجارية من خلال الاهتمام بالصادرات والصناعة مع الاهتمام بالزراعة

له الاثر على قيمة العملة المحلية مع حركة الصادرات والبع بالعملات الصعبة لرفع القيمة المادية للعملة الماليزية , للقضاء على الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع فضلاً عن تعزيز الامن القومي للبلاد. واشار الى ان النظام الاقتصادي في ماليزيا يهدف الى تعزيز رفاهية جميع الماليزيين ، ومن جميع نواحي الحياة وفي مناطق البلاد كافة. وان الحكومة تسعى إلى ايجاد نظام اقتصادي يتيح للجميع فرصة كاملة للاستفادة من مواهبهم الفردية للمساهمة في الصالح الوطني. وبين انه بحلول نهاية مدة الخطة، ستكون ماليزيا قد وصلت إلى منتصف الوقت المحدد لتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة

سياسة الحكومة الماليزية للقضاء على الفقر:

اعلن رئيس وزراء ماليزيا داتوك حسين عون في ٥ تموز ١٩٧٦، ان الحكومة الماليزية اعدت خطة خمسية شاملة تمت صياغتها من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الماليزي المتعدد الأعراق. وان الاهداف الثلاثة الاساسية للخطة الخمسية الثالثة تتمثل بمواصلة العمل للقضاء على الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع فضلاً عن تعزيز الامن القومي للبلاد. واشار الى ان النظام الاقتصادي في ماليزيا يهدف الى تعزيز رفاهية جميع الماليزيين ، ومن جميع نواحي الحياة وفي مناطق البلاد كافة. وان الحكومة تسعى إلى ايجاد نظام اقتصادي يتيح للجميع فرصة كاملة للاستفادة من مواهبهم الفردية للمساهمة في الصالح الوطني. وبين انه بحلول نهاية مدة الخطة ، ستكون ماليزيا قد وصلت إلى منتصف الوقت المحدد لتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة[١].

ولما كانت مسألة القضاء على الفقر من اولويات الخطة الخمسية الثالثة، اقرت الحكومة الماليزية ان المبلغ المخصص للإسكان منخفض التكلفة هو (٥١٥) مليون دولار، اذ وفرت الحكومة جميع الخدمات الأساسية لتمكين الفئات الأقل دخلاً من بناء منازلهم الخاصة بمساعدة الحكومة [٢]. كما خصص مبلغ (١٧٤,٦) مليون دولار للولايات الفقيرة انفق معظمها على برنامج الصحة[٣] الامر الذي سهل من فتح مستشفيات وعيادات لتشمل اكبر جزء ممكن من سكان الريف[٤]. كذلك تم تخصيص مبلغ قدره (٧٢٠) مليون دولار لبناء حوالي (١٢٩٤٠٠) وحدة سكنية للفقراء, وتم تجهيز وزارة الإسكان وتنمية القرى بمبلغ قدره (٤٨٠) مليون دولار لبرامج الإسكان منخفض التكلفة الذي باشرت بتنفيذه الوكالات الحكومية. وقدمت الحكومة المركزية دعم الى الولايات لغرض الاسكان بلغت قيمتها (٤٢٦) مليون دولار في شبة جزيرة ماليزيا , و(٣٥) مليون دولار الى ولاية سراواك, و(١٨) مليون دولار الى ولاية صباح[٥]. كما شملت المخصصات (١٠) مليون دولار لصندوق مخصص لبرنامج الاسكان التكميلي، لتلبية احتياجات العمال الريفيين المهاجرين للعمل في المناطق الصناعية [٦], وبناء المساكن لعمال العقارات

والمناجم . وتم تخصيص مبلغ اجمالي قدره (١٨٤) مليون دولار للوكالات الفدرالية الأخرى، وهيئات التنمية الإقليمية بما فيها الهيئة الاتحادية لتطوير الأراضي (FELDA)، والهيئة الاتحادية لتوحيد وتأهيل الأراضي (FELCRA) , ومجلسي صباح وسراواك لتطوير الاراضي، وهيئة تنمية مودا الزراعية (MADA) لبناء حوالي (٦٠٠٠٠) وحده سكنية منخفضة التكلفة [٧].

من جانب اخر، عملت الحكومة الماليزية على توفير فرص عمل كثيرة للماليزيين، اذ خصصت مبلغ قدره (١,١) مليار دولار للهيئة الاتحادية لتطوير الأراضي ، من اجل اعادة تأهيل ما يقارب من (٣٥٠) الف فدان من الأراضي الجديدة، وتوطين (٢٠٥٠٠) أسرة. في حين كانت وكالات تطوير الأراضي الأخرى مسؤولة عن تأهيل (٣٩٠) الف فدان من الأراضي[٨]. كما بذلت الحكومة جهوداً لإنشاء مخططات المشاريع الزراعية التي كانت تنطوي على درجة اكبر من مشاركة المستوطنين في ادارتها وتطويرها[٩].

خصصت الحكومة الماليزية مبالغ ضخمة للبرامج المخصصة لزيادة فرص العمل للشعب الماليزي كافة وللملاويين خاصة خلال المدة (١٩٧٦-١٩٨٠) ، اذ هدفت الحكومة من تلك البرامج تحقيق اكبر قدر ممكن من مشاركة الشعب في القطاعات الحديثة للاقتصاد[١٠]، وخصصت لوكالات القطاع العام الرئيس (بيرناس) مبلغ قدره (٢٠٠) مليون دولار ، بينما تم تخصيص مبلغ قدره (٣١٥) مليون دولار لمؤسسات مجلس امانة راكيات (مارا)، في حين بلغت مخصصات مؤسسات الدولة للتنمية الاقتصادية (٤٢٥,٨) مليون دولار، وهيئة التنمية الحضرية (٢٠٠) مليون دولار، وبنك بيمبانجونان (Pembangunan Bank) ، وصندوق استثمار البومبيوترا (٢٠٠) مليون دولار[١١]. وكانت مهمة هذه الوكالات والمؤسسات هي تقديم الائتمان والمساعدة الفنية وتوسيع التعليم والتدريب واتاحة فرص العمل للشعب الماليزي في القطاعات الصناعية والتجارية. وكان من ضمن المشاريع الرئيسة في هذا الصدد هي انفاق مبلغ قدره (٦٦) مليون دولار لتوسيع معهد مارا للتكنولوجيا (ITM) ، وكذلك توسيع مدارس مارا المهنية بمبلغ قدره (٢٢,٦) مليون دولار، وانشاء مدارس علوم داخلية خاصة بتكلفة (٢١) مليون دولار[١٢].

واصلت الحكومة الماليزية سياستها الاقتصادية للقضاء على الفقر، اذ خصصت مبلغ قدره (٧,١) مليار دولار في المدة (١٩٧٦-١٩٨٠) لمشاريع اهتمت بمعالجة الفقر، وبخاصة في الولايات التي كانت تشهد زخماً كبيراً من الفقراء[١٣], اذ خصص جزء كبير من تلك الاموال لدعم أصحاب حيازات المطاط

الصغيرة ومزارعي الأرز والصيادين وصغار ملاك جوز الهند وعمال العقارات[١٤]، وسكان القرى الجديدة وصغار التجار[١٥].

كما شملت مشاريع معالجة الفقر برامج تشجيع الزراعة وخاصة زراعة المطاط وتنويع المحاصيل، وشبكات الصرف والري واعادة تأهيل وتوحيد الحيازات، وتنمية مصائد الأسماك والثروة الحيوانية[١٦], وتوفير خدمات الائتمان والتسويق من قبل بنك بيرتانيان (Bank Pertanian), والهيئة الاتحادية للتسويق الزراعي [١٧]، وتقديم الخدمات الارشادية والاستشارية من خلال مراكز تنمية المزارعين التي انشأتها هيئة تنظيم المزارعين[١٨]، وانشاء مشاريع النقل العام ومرافق البنية التحتية[١٩] والكهرباء وامدادات المياه والصحة والتعليم[٢٠]، وتوسيع مرافق التسويق والائتمان ومعالجة المنتجات الزراعية وجودة الخدمات الاجتماعية[٢١]. ودعم مشاريع الإسكان العام ، وزيادة المرافق الترفيهية، وتوجيه حوافز الاستثمار للأخذ بنظر الاعتبار احتياجات التوظيف [٢٢]، وتنفيذ برامج لتحسين الإنتاج وشراء المعدات الزراعية[٢٣].

كذلك وضعت الحكومة الماليزية تدابير واجراءات للقضاء على الفقر من خلال مجموعة من الأعمال المتمثلة، بزيادة الإنتاجية ودخل العاملين في المهن ذات الإنتاجية المنخفضة من خلال اعتماد التقنيات الحديثة، وتحسين استخدام المرافق من خلال تدابير معدة لهذا الغرض وتقديم خدمات متعلقة بالبرامج الزراعية المزدوجة وزراعة المحاصيل في غير موسمها [٢٤], وتقديم المساعدة المالية والتقنية للشركات والصناعات الصغيرة[٢٥], وزيادة فرص المشاركة بين القطاعات المختلفة، وتطوير مشاريع صيد الأسماك, وتنمية التجارة والصناعة والخدمات الحديثة, وتوفير المساعدة المالية والفنية وفرص التعليم والتدريب والترتيبات التنظيمية اللازمة لتسهيل الانتقال الى الحداثة في عموم القطاعات[٢٦]. يتضح مما تقدم ان الحكومة الماليزية كانت عازمة على تطوير اقتصاد البلاد بقطاعاته المختلفة كافة.

اعتمدت ماليزيا في مكافحة الفقر على برامج عدة بما فيها مشروع رفاهية الشعب، اذ سعت الى زيادة دخل الفرد من خلال المشاريع التجارية المصغرة والصناعات البسيطة والزراعة وتشجيع الإنتاج الغذائي تماشيا مع امكانياتهم ومواردهم المحدودة , كما حاولت الحكومة تعميم مشاريع أخرى تخص التعليم والقضاء على الامية لتأهيل الافراد وزيادة مهاراتهم وقدراتهم المعرفية والاستثمار فيها . كذلك قدمت الحكومة اعانات مالية للفقراء تتراوح بين ١٣٠ و٢٦٠ دولار شهرياً، لمن يعيل اسرة وهو معوق او غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة . كما تم انشاء مؤسسة بيت المال في ولاية سيلانجور كانت مهمتها سد احتياجات الفقراء وجعلهم منتجين من خلال انشاء مدارس ومساجد في المناطق الريفية ,

وتأسيس دور لرعاية الايتام , وانشاء مفارز طبية لتقديم الرعاية الصحية للفئات الفقيرة ودعم أسعار الادوية التي يستهلكها الفقراء[٢٧].

ونتيجة للجهود الحكومية في المدة (١٩٧٦-١٩٨٠)، فقد تحسنت نوعية الحياة , وحصل عدد اكبر من سكان الريف على المياه الصالحة للشرب والكهرباء , وعاشوا في منازل فيها مرافق صحية جيدة , وتم توسيع المرافق المدرسية لضمان حصول كل طفل يبلغ من العمر تسع سنوات على الأقل على التعليم الشامل وزيادة الالتحاق بالمستويات الثانوية، الامر الذي أدى الى تحسين عام في الرعاية الصحية والتعليمية وانخفاض معدل وفيات الاطفال. كما قادت سياسة الحكومة الى نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٧,٨%) سنوياً، وتنوعت قاعدة الاستثمار في الاقتصاد فضلاً عن تعزيزها، اذ وصلت في عام ١٩٨٠ الى مستوى يبشر بزيادة مستدامة في الإنتاج , كما زادت حصة استثمار القطاع العام بشكل سريع[٢٨] , مما أدى الى انخفاض البطالة الى (٥,٣%) عام ١٩٨٠ , وارتفعت حصة العمالة في القطاعات الحديثة اذ شهدت ماليزيا ارتفاع في المعروض من العمالة بالنسبة لبعض الصناعات[٢٩].

ونتيجة لذلك انخفض معدل الفقر الإجمالي الى (٢٩,٢%) عام ١٩٨٠، وانخفض العدد التقديري للأسر الفقيرة من (٧٩١٨٠٠) اسرة عام ١٩٧٠ الى (٦٦٦١٠٠) اسرة عام ١٩٨٠[٣٠]. كما ازداد الدخل الحقيقي للفرد بنسبة (٤,٩%) سنويا خلال المدة (١٩٧٠-١٩٨٠), وكانت مؤشرات متوسط الزيادات في أسعار المستهلك مرتفعة سنوياً خلال المدة (١٩٧١-١٩٧٩) من (٥,٨ %) الى (٤,٦ %)[٣١].

أدت الإجراءات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الماليزية جنباً الى جنب مع التطور الصناعي الى خفض معدل التضخم الى (٤,٦%) خلال المدة (١٩٧٦ -١٩٨٠) , اما تدابير الحكومة لتخفيف تأثير التضخم , فشملت تقديم الإعانات وتخفيف رسوم الاستيراد على المواد التي شكلت نصيباً كبيراً في ميزانية الفقراء , ومراقبة أسعار السلع الأساسية, الامر الذي ادى الى انخفاض أسعار المواد الغذائية بنسبة (٣,٨%) سنوياً خلال المدة (١٩٧٦ -١٩٨٠) [٣٢].

كما ارتفع اجمالي المدخرات الوطنية بنسبة (٢٤,٧%) سنوياً خلال المدة نفسها، اذ زادت المدخرات الوطنية الاجمالية بمقدار ثلاثة اضعاف تقريبا من (١٨,٦٨٢) مليون دولار خلال المدة (١٩٧١ -١٩٧٥) الى (٥٣٢٨٤) مليون دولار خلال المدة (١٩٧٦ - ١٩٨٠). كما ارتفع الناتج

القومي الإجمالي الى (٢٨,٨%) خلال المدة (١٩٧٦ -١٩٨٠) نتيجة للزيادة السريعة في الدخل المحلي بنحو (١٨%) سنوياً، والذي كان اكبر من معدل الزيادة في الاستهلاك والبالغة (١٥,٦%) سنويا [٣٣].

وفي اطار خطة الحكومة الماليزية للقضاء على الفقر، اقرت قانون التقاعد عام ١٩٨٠ ، والذي ضمن حصول الموظف على مكافأة نهاية الخدمة وصرف راتب شهري له في حال تعرضه الى اصابات عمل او تقاعده، وضمان حصول ذويه على رواتب تقاعدية في حال وفاته أثناء الخدمة ، او الوفاة بعد التقاعد. كما نص القانون على وجوب حصول الموظف على مستحقات التقاعد والإكراميات بعد شهر واحد من التقاعد، على حين نص القانون على لزوم دفع مكافأة نهاية الخدمة له في اليوم الأخير من العمل. كذلك اكد قانون التقاعد الماليزي لعام ١٩٨٠، على وجوب حصول المتقاعد على العلاج الطبي المجاني في العيادات والمستشفيات الحكومية[٣٤]. يتضح مما تقدم مدى حرص الحكومة الماليزية على دعم الشرائح الفقيرة في المجتمع ، وتوفير كل مستلزمات الحياة الكريمة لهم، مما كان له انعكاسات واضحة على تعزيز الاقتصاد الوطني الماليزي.

الخاتمة :

كانت احد الجوانب الهامة في السياسة الاقتصادية للحكومة الماليزية للقضاء على الفقر ، انها كانت توضح دوافع اختلاف تخصيصاتها المالية من ولاية الى اخرى، اذ أوضحت الحكومة ان العامل الأساس في التخصيصات الكبيرة لسيلانجور وباهانج، هو الحاجة الى ضمان استمرار العمل الذي بدأ في اطار برنامج الخطة الماليزية الثانية في عدد من الهياكل الأساسية الرئيسة، والمشاريع الإقليمية ذات الأهمية الطويلة الاجل، لتوسيع نطاق القدرة الإنتاجية للاقتصاد بأكمله.

الهوامش:

(1)Datuk Hussein Onn, Prime Minister, Malaysia, Kuala Lumpur, 5th July, 1976.

(٢)الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤، ص ٧٠.

(٣) أونج عبد الباري، أموال الزكاة بين الاستثمار وعدمه: دراسة تحليلية لبيت المال التابع لمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور من سنة ١٩٩١– ١٩٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية – الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، كوالالمبور ، ١٩٩٩ ، ص٤٤.

(٤) لمياء محمد المغربي، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية/ دراسة حالة: الهند، اندونيسيا، مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٧٧–٧٨.

(5)Abd Halim Mohd Noor et.al, Prestasi Pengagihan Dana Zakat di Malaysia, Isu-isu Kontemporari Zakat di Malaysia, Jilid 1, Melaka, 2005, P . 239.

(٦) محمد السيد سليم، الحركة الإسلامية في ماليزيا، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٣٦٥.

(7) Mahatir Mohammed & Ishihara, The Voice of Asia, Tokyo: Kodansha International Press, P 75.

(٨) ليث زيد عباس، السياسات التخطيطية العامة وأثرها في مكافحة الفقر: دراسة مقارنة لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وماليزيا، مجلة الأداب – الجامعة التقنية الوسطى، العدد ١٣٦، بغداد، ٢٠٢١، ص ٥٩٧.

(9)Abd Halim Mohd Noor et.al, Op.Cit., P.239.

(10)Ahmad Hidayat Buang, Dilema Perundangan Zakat di Malaysia: Antara penguatkuasaan dan Strategi pujukan , Galakan, Insentif Membayar Zakat, Kuala Lumpur, 2006, P. 325.

(11)Michael P. ToDaro , Economic Development: sixth Edition, New York, 1997, PP. 155-160.

(١٢) ليث زيد عباس، المصدر السابق، ص ٥٩٩–٦٠١.

(١٣) أحمد محمد علي، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، الطبعة الثالثة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠١، ص ١١.

(14)Tsude, Hiroshi. Yayoi Farmers Reconsidered: New Perspectives on Agricultural Development in East Asia. Bulletin of the Indo-Pacific Prehistory Association 21(5), 2001, PP. 53–59.

(١٥) مفيد ذنون يونس، الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٠، المكان، ٢٠٠٨، ص٢٧٤.

(١٦) عبد الوهاب بن الحاج كيا، مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ،١٩٩٣، ص٣٢.

(١٧)بن غالية كنزة، التجربة الماليزية في مكافحة الفقر ومقومات نجاحه, مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد ٥، العدد ٢، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٠١-١٠٢.

(١٨) لمياء محمد المغربي، نحو إستراتيجية لمواجهة الفقر في مصر : دراسة حالة التجربة الماليزية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , مج ١٧, ع ٢ ، معهد التخطيط القومي، مصر ، ٢٠٠٩م, ص٥٧-٨١.

(١٩) مفيد ذنون يونس، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٢٠) ليث زيد عباس، المصدر السابق، ص ٦٠٨

(٢١) حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١٣، ص ٩٥-٩٦.

(٢٢) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ١١ - ٢٩.

(23)Bruce Gale, Musa Hitam A Political Biography, Eastern Universities Press , ..., 1982, p.85.

(24) R. B. Dadzie, "Economic development and the developmental state: Assessing the development experiences of Ghana and Malaysia since independence," Journal of Developing Societies, Vol. 29, Issue 2, 2013, PP. 123-154.

(25) M. E. Vethamani, "The Malaysian Albatross of May 13, 1969 Racial Riots," Sun Yat-sen Journal of Humanities, Issue 49, 2020, PP. 19-41.

(26)Khairulamina Osman Salleh , Malaysia, Singapore Asea in An Age of Globalization, Faculty of Arts and Social Science, Kualalmpur ,2002 P.81.

(٢٧) طلحاوي فاطمة الزهراء , مدياني محمد, مجمع مدخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة , سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا ,جامعة ادرار, الجزائر , ٨-٩ كانون الاول ٢٠١٤ , ص٢٤٢-٢٤٣.

(28) Chandran Jeshurun, Malaysia Fifty Years of Diplomacy 1957-2007,Talisman Publishing Pte Ltd, 2007, p.133.

(29) Tan Teong Jin, Ho Wah Foon,, Tan Joo Lan , The Chinese. MalaysianContribution, Centre For Malaysian Chinese Studies, Malaysia, 2005, p.6.

(30) Pindych ,Report s.Daniel D. Rubinfeld , (Econometric Models and Economic Forecasts) 2and edition ,McGraw-Hill International Book Company Japan, 1981, P.219.

(31)A. Koutsuyiaunis .Theory Of Econometrics ,Ma Cmillan, London, 1976 ,PP. 22 - 24.

(32) Kane , Edward J, (Economics Statistics and Econometrics,) A Harper International Edition ,New York ,1969, p12.

(٣٣)غزلان محمود عبد العزيز، مصر وماليزيا في إطار تعاون الجنوب - الجنوب: دراسة للبعد الاقتصادي، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، مج١٤، ع٣، ٢٠١٣، القاهرة، ص١٠٩.

(34)Khoo Boo Teik, Policy Regimes and the Political Economy of Poverty Reduction in Malaysia, UK , 2012, P. 122.